الجبايات الجمركية والضريبية..
وجه آخر للحرب في اليمن

يونيو 2021

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مقدمة:

ساهمت إجراءات السياسة الضريبية والجمركية، المزدوجة، خلال السنوات السبع الأخيرة، في اليمن، في نشؤ انعكاسات سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي، وعدم توريد هذه الموارد إلى منافذها الصحيحة والقانونية، في الخزينة العامة للدولة، كما شهدت هذه الإيرادات تشتتاً كبيراً، إلى جانب بروز مظاهر تعقيدات كثيرة، في تحصيل الإيرادات الجمركية والضريبية، لاسيما في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، التي استحدثت مراكز جمركية، مزدوجة، في منافذ مناطق سيطرتها، على كافة البضائع والسلع القادمة من مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، ورفعت الرسوم الجمركية، بنسبة 30%، في جميع المنافذ الخاضعة لسيطرتها.

وعملت الازدواجية التي طرأت منذ بدء الحرب قبيل سبعة أعوام، في الجبايات المحصلة، والضرائب، والرسوم الأخرى، خصوصاً في الرسوم الجمركية، على ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية، بشكل مضاعف، ودفع المستهلك ثمن الازدواج الضريبي، والجمركي، التي عملت جماعة الحوثي، على ترسيخه بالواقع، بشكل كبير، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة.

وبالمقابل فقد شجعت حالة الانفلات الأمني وتصارع القوى المسيطرة في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا عشوائية التحصيل الضريبية والجمركي والعبث به، ناهيك عن القرارات والاليات المربكة للقطاع التجاري التي فرضت على الواردات خلال الفترة الماضية.

كما تسببت الاضطرابات الأمنية التي تعصف بالبلاد، في بروز تعقيدات كثيرة، في آليات تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية، ودفع النشاط التجاري، والاقتصادي، ضريبة باهضه، كما أدت التغييرات العملية في آليات التحصيل، إلى اختناقات في الأسواق التموينية، وارتفاع كلفة السلع الواصلة إلى المواطن.

أهمية الإيرادات الضريبية والجمركية:

تعتبر الإيرادات الضريبية والجمركية، من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الموازنة السنوية، في عملية الانفاق، الحكومي، وتمويل برنامجها المالي، وعملت العديد من الدول، على تطوير نظامها الضريبي، عبر انتهاج الشفافية، وتطوير الإجراءات الضريبية، بشكل مستمر، بما يتوافق مع مبدأ المرونة، الذي يساهم في إنعاش حركة تدفق السلع والنشاط التجاري، ومحاربة التهريب بكافة أنواعه، وأشكاله، وبما يضمن ارتفاع حجم المبالغ المحصلة، من الإيرادات الضريبية والجمركية، وسد الفجوة في عجز الموازنة العامة للدولة.

وتمثل السياسة الضريبية إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية لتحقيق أهدافها، بما لها من آثار اجتماعية واقتصادية، تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد، والتصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم والكساد، والفقر والبطالة.

ويتجلى دور النظام الضريبي من خلال الضرائب المختلفة في رفع الحصيلة الضريبية والتأثير في المتغيرات الاقتصادية، كالادخار والاستهلاك وحجم الاستثمارات، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتنميته، كما تُمثل الضريبة، انعكاسا حقيقيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي تفرض فيه، إلا أن بلادنا شكلت حالة استثنائية من هذا التعريف الضريبي، حيث أخذ اتجاهاً آخر، أخذ طابع الجبايات والإتاوات، فعملية التوسع في تحصيل الموارد والرسوم، في البلاد، وبطريقة مزدوجة، على الرغم من تدهور الوضع المعيشي، لا يعكس حجم الوضع الاقتصادي ولا ينبئ عن ارتفاع وتيرة النشاط التنموي والاقتصادي، في البلد، الذي يشهد حرباً للعام السابع على التوالي، إنما يعكس مشهد غياب الدولة، والهشاشة التي تتسم به مؤسسات الدولة، وبروز الجماعات المسلحة، والنافذة، والتي تعمل على فرض مزيد من الجبايات، دون إدراك للعواقب، ويتكبد المواطن، والنشاط التجاري عواقب ذلك حيث يؤدي إلى إفلاس العديد من مؤسسات القطاع الخاص، وغياب البيئة المناسبة، للاستثمار، وتدهور بيئة الأعمال، الامر الذي انعكس بشكل مباشر، على اتساع رقعة الفقر والبطالة بخارطة البلاد، وانعدام فرص العمل.

شكل 1 مقارنة بين الإيرادات الضريبية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ومناطق سيطرة جماعة الحوثي خلال 2019

إيرادات ما قبل الحرب:

خلال العام 2014، حققت الجمهورية اليمنية، إيرادات ضريبية، تُقدر بـ 586 مليار و400 مليون ريال، وإيرادات جمركية تقدر بـ 11 مليار و500 مليون ريال، وهو ما يوازي حوالي 17% بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للجمهورية اليمنية.[1]

وعلى مدى السنوات الماضية، عانى الهيكل الضريبي للدولة، من اختلالات عميقة، وكثيرة، دون وجود أي تحسن وتوظيف أمثل لموارد الدولة يقابل ذلك نمو هائل تشهده النفقات العام.

ولطالما أوصت تقارير اقتصادية، أنذاك، بضرورة وضع معالجات حقيقية للاختلالات، في جانب موارد الموازنة العامة للدولة، تتمثل في اتخاذ خطوات وإجراءات جادة وفاعلة في مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، والتطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات وزيادة الأنشطة الانتاجية والاستكشافية في مجال النفط والغاز وتطوير وتنمية الحقول القائمة والعمل على خفض نفط الكلفة من خلال إحكام الرقابة على أنشطة ومصروفات الشركات النفطية، متابعة تحصيل وتوريد الموارد الضريبية والجمركية المتأخرة، وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الواعدة غير النفطية.

وشهد التهرب الضريبي، على مدى الحكومات المتعاقبة، توسّعاً كبيراً، ففي مجال الرسوم أو الضرائب الجمركية، ورغم انخفاض التعرفة الجمركية تزيد نسبة التهريب الجمركي على 35 في المائة.

وحسب إدارة الحصر والتسجيل للإدارة العامة لمصلحة الضرائب، فإن عدد الشركات الخاصة التي تخضع للضرائب لا تزيد على 14871 شركة، منها أكثر من 386 شركة تعود ملكيتها إلى أشخاص، وفي المقابل هناك ملفات ضريبية متراكمة لنحو 379 شركة، وذلك حتى العام الماضي.

شكل 2حجم الإيرادات في اليمن كاملة قبل الحرب عام 2014

[1] دراسة حكومية صادرة عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، في التخطيط والتعاون الدولي في العام 2016

ورغم هذا الارتفاع، فقد حدث عجزاً في إجمالي الرسوم الجمركية المحققة، مقارنة بتقديرات ربط الموازنة المستهدف حيث أرجع تقرير رسمي، هذا العجز إلى الاضطرابات الأمنية، بفعل الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد، خلال العام الماضي، والتي ألقت بظلالها على الحركة التجارية والاستثمارية.

ومع نشوب الحرب تعطلت كثير من جهود تطوير عمل مصلحة الجمارك حيث كانت قد شرعت مصلحة الجمارك مع نهاية ٢٠١٣م في تنفيذ مرحلة الاختبار الفعلي لمشروع النظام الآلي العالمي بجمرك الشحن في مطار صنعاء الدولي بالتعاون والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة "الأونكتاد" من أجل ضمان تحصيل الإيرادات الحكومية بطريقة فعالة، والإسهام في تشجيع التجارة المشروعة، وأيضا للحد من التجارة غير المشروعة، التي تأتي عبر التهريب وتهدد أمن وسلامة المجتمع وصحته.

الإيرادات أثناء الحرب:

قدرت الحكومة اليمنية في مشروع موازنتها المالية للعام 2019م، حجم الإيرادات الضريبية، التي ستحصل عليها من المحافظات التي تديرها الحكومة، بـ 140 مليار و413 مليون ريال يمني، في حين قدرت إيرادات الجمارك، بنحو 87 مليار و46 مليون ريال يمني، وهي الموازنة الوحيدة التي قدمتها الحكومة للبرلمان، خلال انعقاده في مدينة سيئون، بحضرموت. [2]

وارتفعت الايرادات الجمركية التي تحصلتها الحكومة خلال العام 2020م، إلى 286 مليار ريال بزيادة 15 في المئة عن العام 2019". [3]

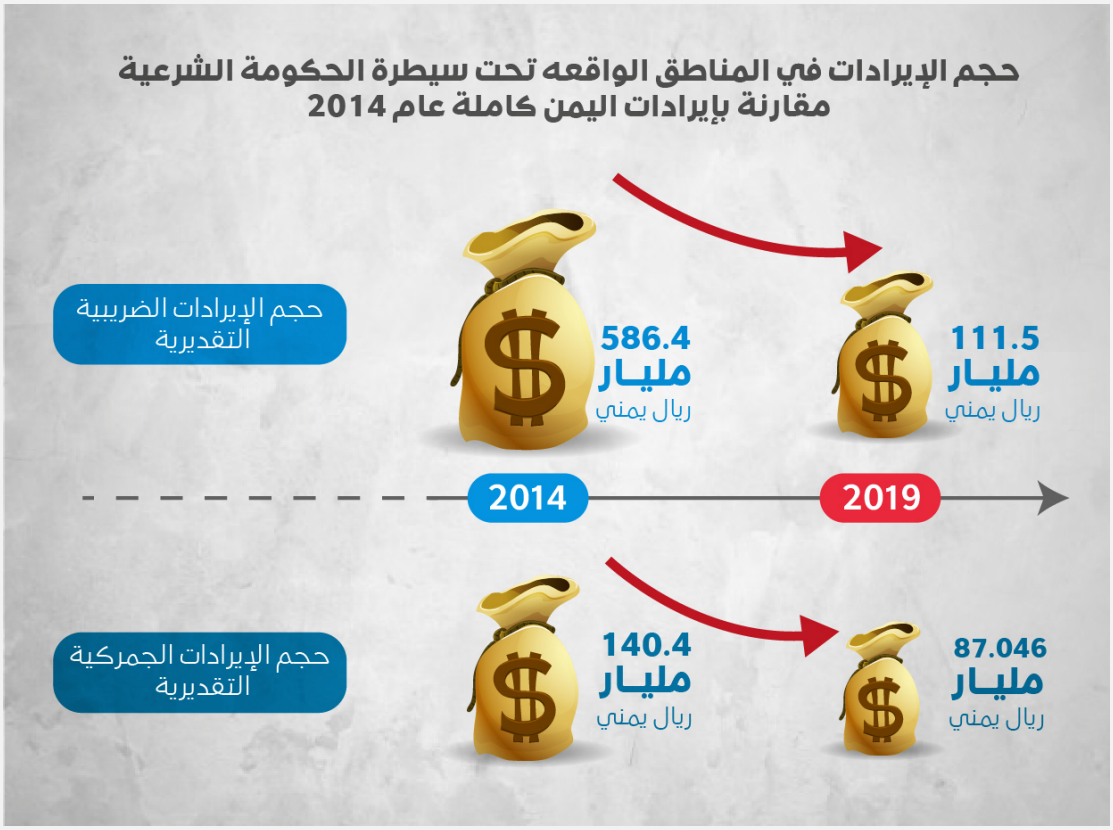

شكل 3 حجم الإيرادات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية مقارنة بإيرادات اليمن كاملة عام 2014

[2] مشروع الموازنة العامة للحكومة اليمنية للعام 2019 (2)

3 تقرير رسمي صادر عن المصلحة العليا للجمارك (3)

وقالت مصلحة الجمارك، إن لديها خطة طموحة للعام الحالي 2021 تسعى لتحقيقها في تنمية الايرادات وفرض سيادة الدولة على المنافذ وضمان تطبيق مواد قانون الجمارك والتشريعات الجمركية بعيدا عن التدخل في عمل الجمارك والاضرار بموظفيها سواء بتوجيهات أو تصرفات تعارض قانون الجمارك وتعليمات وزارة المالية والحكومة عموما.

حجم الإيرادات الضريبية للحوثيين:

في 2018، بلغت حجم الإيرادات الضريبية، التي حصلتها جماعة الحوثي، في مناطق سيطرتها، أكثر من 400 مليار ريال، حيث أشار تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات في مجلس الأمن، الخاص باليمن، في تقريره السنوي للعام 2019، في الفقرة ٩٩ أن جماعة الحوثي، حصلت ما لا يقل عن ٤٠٧ مليارات ريال خاضعة لسلطة الحوثي نتيجة تحصيلهم بانتظام إيرادات تأتي من رسوم ترخيص تطبق على الاتصالات السلكية واللاسلكية والتبغ وغير ذلك خلال العام المالي ٢٠١٨م. [4]

وتطرق التقرير، إلى عدة أسباب تقف وراء ارتفاع المبالغ المحصلة من الإيرادات الضريبية، في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، منها ارتفاع التضخم وأسعار السلع والخدمات، وانهيار القوة الشرائية للريال اليمني، والذي ينعكس على ارتفاع دخل التجار والشركات المختلفة، وكذلك زيادة قيمة الضرائب المحصلة، بالإضافة إلى ارتفاع تحصيل العديد من أنواع الإيرادات الضريبية بنسب تصل إلى ٣٠٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م مثل: إيرادات ضرائب العقارات وضريبة المهن الحرة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

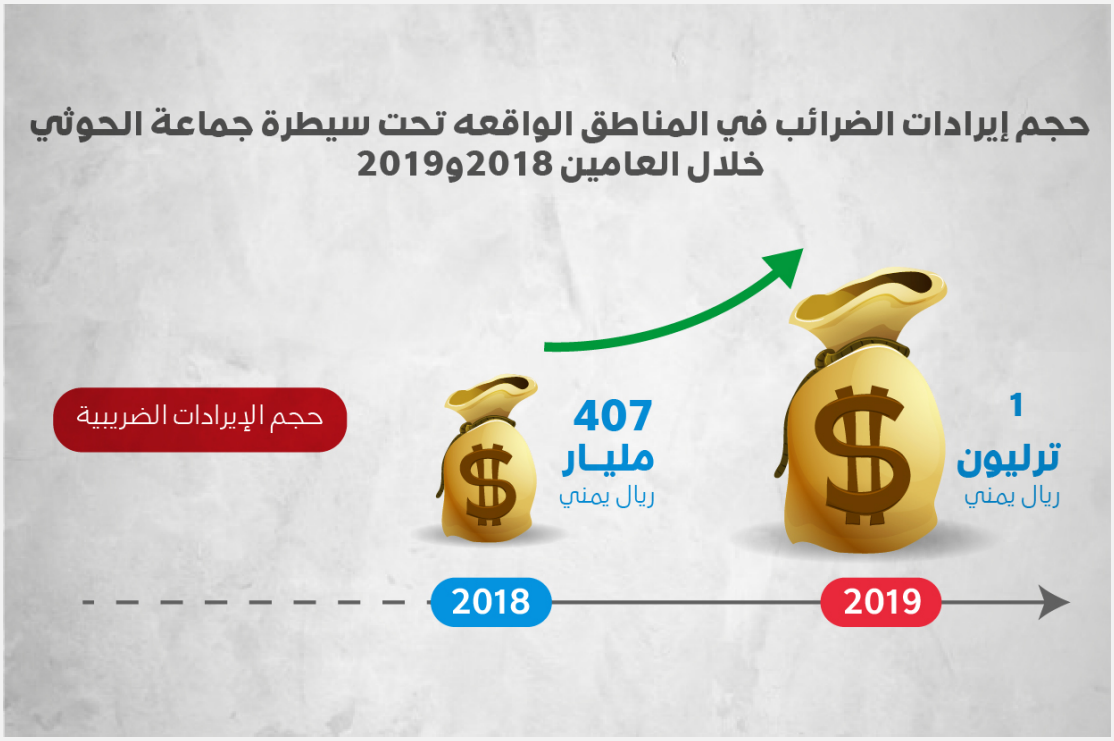

حجم إيرادات الضرائب في المناطق الواقعه تحت سيطرة جماعة الحوثي خلال العامين 2018و2019

*في نهاية شهر يناير من العام الجاري، أصدر فريق لجنة الخبراء الدولي، تقريره السنوي للعام 2020، حيث كشف فيه عن تحصيل جماعة الحوثي، لأكثر من مليار و800 مليون دولار، بما يعادل أكثر من ترليون ريال يمني، (الدولار يساوي 600 ريال في مناطق سيطرة الحوثيين) خلال العام 2019، معظمها من تحصيل الإيرادات الضريبية، ومن موارد أخرى للدولة، وقال التقرير إن جماعة الحوثي، هذه المبالغ كانت مخصصة

[4] -تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات في مجلس الأمن، الخاص باليمن، في تقريره السنوي للعام 2019

لدفع رواتب الموظفين، المتوقفة رواتبهم منذ سبتمبر من العام 2016، لكنّ جماعة الحوثي، حولت هذه المبلغ عن الغرض المخصص لاستخدامه، وأنفقته على المجهود الحربي، لتمويل حروبها الداخلية. [5]

وقد مكنت السيطرة على موانئ الحديدة، والصليف، غرباً، منذ بدء الحرب، قبيل سبعة أعوام، واستحداثها لأكثر من سبعة مراكز جمركية، في المناطق الحدودية، بينها وبين مناطق سيطرة الحكومة، من التوسع في عملية التحصيل الجمركي المزدوج، لكافة البضائع والشحنات القادمة، إلى مناطق سيطرتها، رغم استيفاء تحصيل كافة الإجراءات الجمركية، في المنافذ البحرية والحدودية، التي تقع ضمن نطاق سيطرة الحكومة الشرعية.

وكان تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الخاص باليمن، في تقريره السنوي الصادر سنة 2019، قد تطرق في الفقرة ١٠٠، إلى استمرار تحصيل جماعة الحوثي إيرادات رسوم واتاوات الجمارك في الحديدة وموانئها والنقاط الجمركية في محافظات ذمار والبيضاء وعمران، وغيرها.

وأورد التقرير في الفقرة رقم ١٠١ أن جماعة الحوثي، تحصلت عام ٢٠١٨ مبلغ ١٣١.٩ مليار مقابل الرسوم على المشتقات النفطية الواردة عبر موانئ الحديدة فقط.

وخلال عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي المشتقات النفطية السنوية، الواصلة إلى ميناء الحديدة، ٢.٩ مليارات لتر ، بعائدات مالية تصل إلى ١٤٣.٩ مليار ريال [6].

القوانين الجمركية للحكومة قبل الحرب:

في حين ما تزال الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا تعمل بالقانون الجمركي، لعام 2010 وتعديلاته للعام 2012م قامت جماعة الحوثي وعبر " المجلس السياسي التابع لها في مايو من العام 2020، بإصدار القانون رقم (6) لسنة 2020م بتعديل قانون التعرفة الجمركية رقم (41) لسنة 2005م وتعديلاته. تضمنت التعديلات الإعفاءات لمدخلات منظومة الطاقة المتجددة وإعفاء السيارات التي تعمل كلياً أو جزئياً بالطاقة الشمسية والإعفاء من الرسوم الجمركية للمعدات الزراعية التي تعمل بالطاقة المتجددة.

كما جرى اصدار قانون رقم (5) لسنة 2020م بتعديل قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م وتعديلاته، وتضمن: تعديل القانون على خمسة مواد تضمنت الإعفاء من الرسوم الجمركية لمدخلات الإنتاج للتصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية (المواد الخام الرئيسية والمساعدة ومواد التعبئة والتغليف) لمصانع الأدوية ومصانع المستلزمات الطبية، وكذلك مدخلات تصنيع وسائل توليد الطاقة المتجددة. [7]

الإزدواج الضريبي :

لطالما شكا العديد من التُجار من عملية الازدواج الضريبي، ورفع رسوم تعرفة الضرائب والجمارك، من قبل جماعة الحوثي، في مناطق سيطرتها، والتي بدورها تؤثر في موجة الغلاء التي طالت مختلف السلع والمواد الغذائية والضرورية.

تؤكد شهادات العديد، من التُجار، والمستوردين، إلى أنّ مراكز الجمارك المستحدثة وهي سبعة منافذ جمركية، في أوساط البلاد، بعيداً عن الحدود البحرية والبرية، والتي تعمل على فرض رسوم جمركية إضافية،

---

[5] -تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات في مجلس الأمن، الخاص باليمن، في تقريره السنوي للعام 2020

[6] تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات في مجلس الأمن، الخاص باليمن، في تقريره السنوي للعام 2020

[7] القانون الجمركي للجمهورية اليمنية للعام 1990 وللعام 2010 وتعديلاته في العام 2012، وتعديلات الحوثيين على القوانين الجمركية ولضريبية المنشورة في وكالة سبأ التابعة للجماعة https://yemendays.com/posts/1247

رغم استيفاء كافة الشروط والإجراءات الجمركية، أثناء دخول تلك الشحنات التجارية إلى البلاد، تؤدي إلى تكبد القطاع التجاري، خسائر إضافية باهظة، الأمر الذي يعمل على ارتفاع تكلفة السلع، بشكل مضاعف، يفوق سعر السلعة الحقيقي، القادم من بلد الاستيراد. حيث يتم دفع رسوم جمركية في ميناء عدن تضاف إليها رسوم في المنافذ الأخرى في مناطق نفوذ الحوثيين.

وتتعرض بعض الشحنات التجارية إلى الاحتجاز إلى عدة أشهر الأمر الذي يُكبد التُجار خسائر فادحة، ويعرض بعض المواد إلى التلف نتيجة الانتظار، تحت حرارة الشمس.

ودفعت هذه الإجراءات الغير قانونية، الغرفة التجارية والصناعية، في أمانة العاصمة، إلى إدانة هذه الممارسات ووصفتها بالتعسفية، وأشارت إلى أنها تتسبب بارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية في الأسواق.

وتقدمت الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة، بشكوى إلى سلطات الحوثيين، جراء استحداث مراكز للجمارك، ورفع رسوم التحصيل بنسبة 30 بالمئة.

وتعمقت الأعباء الجمركية الإضافية في شهر مارس من العام 2021، من خلال إقرار، جماعة الحوثي، زيادة تعسفية على نسبة الجمارك على السلع الغذائية وكافة البضائع القادمة، الى صنعاء ومناطق سيطرتها عبر ميناء عدن، بنسبة 50 بالمئة، بدلاً عن السعر السابق 30 بالمئة. [8]

وأظهر تعميم صادر عن جماعة الحوثي، يلزم بموجبه مراكز ومكاتب التخليص والموردين برفع نسبة الجمارك على السلع الغذائية وكافة البضائع المستوردة عبر ميناء عدن الخاضع لسلطات الشرعية بزيادة تصل الى 50 بالمئة بدلاً عن 30 بالمئة.

يُمثل، هذا لإجراء – وفق تُجار ومختصون – عاملاً أساسياً في رفع تكلفة الشحنات والبضائع، وبالتالي يُفاقم من الزيادة الجنونية في أسعار السلع للمستهلك، وينعكس بشكل كارثي على معاناة المواطنين.

[8] -تقرير صحفي في صحيفة العربي الجديد (7)

تعديلات في القوانين الضريبية:

وفيما يتعلق بالضرائب فقد قامت جماعة الحوثي ومن خلال المؤسسات الواقعة تحت سيطرتها بإجراء تعديلات قانونية على نصوص قانون الضرائب، والزكاة، كما وسعت تداولاتها التجارية من 1300 مكلف في القانون اليمني إلى أكثر من 25 ألف مكلف.

في سبتمبر من العام 2017، أقرت جماعة الحوثي، رفع ضريبة المبيعات على خدمات الاتصالات للنقال والثابت وخدمات الإنترنت بنسبة 100 بالمئة، ورفع الضرائب على مبيعات السجائر المحلية والمستوردة بنسبة 30 بالمئة، وقد تم رفع ضريبة خدمات الهاتف السيار والدولي إلى 22 بالمئة مقارنة بـ 10 بالمئة وضريبة خدمات الهاتف المحلي والدولي إلى 10 بالمئة من 5 بالمئة ورفع ضريبة مبيعات السجائر المحلية والمستوردة إلى 120 بالمئة من 90 بالمئة، وضريبة بيع السيجار والتمباك والمعسل إلى 120 بالمئة من 90، بالمئة ".[9]

في مطلع العام 2020، أدخلت جماعة الحوثي تعديلات في القوانين الضريبية، والجمركية، تضمنت استحداث مواد جديدة في مشروع القانون لسنة 2020 يشمل تعديلات على القانون رقم 17لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل، ومشروع قانون لسنة 2020م بشأن تعديل القانون رقم 19لسنة2001 بشأن الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته، إضافة إلى مشروع قانون لسنة 2020 بشأن تعديل القانون رقم 41 لسنة 2005 بشأن التعرفة الجمركية وتعديلاته، ومشروع قانون لسنة 2020 بشأن تعديل القانون رقم 14 لسنة 1990م بشأن الجمارك وتعديلاته.[10]

وتتضمن التعديلات إعفاء صغار المكلفين من الضرائب، وكذا المشاريع الصغيرة والأصغر من كافة أنواع الضرائب، وإعفاء مدخلات الإنتاج الدوائي من كافة أنواع الرسوم، وتوجيهاته اللاحقة بإضافة المستلزمات الطبية، وإعفاء مدخلات واستثمارات الطاقة المتجددة من كافة الرسوم.

[9] كلمة لوزير المالية في حكومة الحوثيين صالح شعبيان، أمام مجلس النواب في 2017، أمام البرلمان https://bit.ly/3qudiqm

[10] مناقشة مجلس النواب في صنعاء للتعديلات المدخلة على القوانين الضريبية
(9) https://muntha.net/posts/2891

قانون الزكاة:

في 29 أبريل من العام 2020، وضعت جماعة الحوثي رسميًا لوائح جديدة بشأن تحصيل وصرف أموال الزكاة، الذي يقتضي من كل فرد دفع جزء من ثروته كل عام لأعمال خيرية.

وفرضت اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الزكاة ، وفق وثيقة مسربة صادرة عن وزارة الشؤون القانونية التابعة للحوثيين، (20%) على الأنشطة الاقتصادية المنطوية على موارد طبيعية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعة في اليمن، والتي تشمل معظم مناطق الشمال حيث يعيش حوالي 70% من السكان. وقد تم تبرير هذه الخطوة بأنها امتداد لقانون الزكاة لعام 1999 في اليمن. [11]

ينص القرار الرئاسي رقم 265 الذي صدر إبان حكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح عام 2001، على إنشاء الإدارة العامة للواجبات الزكوية، لتعمل كجزء من الهيكل التنظيمي للسلطات المحلية بالمحافظات في تحصيل رسوم الزكاة.

وكانت الزكاة تُوزع بناء على قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000، الذي أدمج إيرادات الزكاة في موازنات السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات كمصدر رئيسي لتمويل مشاريع البنية التحتية، ووفقًا للمادة 123 من هذا القانون، فإن 50% من عائدات الزكاة المحصّلة على مستوى المديرية، تعود كموارد محلية لها، وتذهب النسبة المتبقية لصالح ميزانية المحافظة الأكبر.

في العام 2017، حاولت جماعة الحوثي تغيير قانون الزكاة، حيث أصدر وزير المالية المعيّن من قِبل الحوثيين صالح شعبان مرسومًا يقضي بإعادة توجيه عائدات الزكاة من حسابات السلطة المحلية إلى حساب خاص في البنك المركزي اليمني بالعاصمة صنعاء، وهي خطوة عارضها حزب المؤتمر حينها سعيًا إلى الإبقاء على الصلاحية القانونية لتحصيل الزكاة كما هو منصوص عليه في قانون السلطة المحلية وقوانين أخرى، ولكنه فشل في منع إنشاء الحوثيين حساب خاص للزكاة.

في منتصف شهر مايو 2018، أصدرت جماعة الحوثي، قراراً بإنشاء هيئة زكاة جديدة، الهيئة العامة للزكاة، لتحل محل الإدارة العامة للواجبات الزكوية.

وبموجب هذا القانون، أصبح جبي وتوزيع وإدارة واجبات الزكاة وظيفة الهيئة العامة للزكاة فقط، وجُردت السلطات المحلية من الامتيازات الممنوحة لها بموجب قانون السلطة المحلية رقم لعام4 (2000).

كما وُضع حساب البنك المركزي الذي أُنشئ لإيرادات الزكاة في العام السابق، تحت إدارة الهيئة العامة للزكاة، وبدورها وُضعت تحت سلطة مكتب رئيس المجلس السياسي الأعلى، أي تحت الإشراف المباشر لسلطات الحوثيين العليا.

قانون الخُمس

في يونيو من العام 2020، أصدرت جماعة الحوثي، القانون رقم 24، في الهيئة الزكاة المستحدثة من قبلها، والمعروف بقانون الخمس، والذي اثار جدلا واسعا، ووصفه الكثير بالتمييزي.

[11] وثيقة مسربة من مشروع قانون الزكاة الصادرة عن وزارة الشؤون القانونية التابعة لجماعة الحوثي، وانتشرت على نطاق واسع في وسائل الإعلام (10)
http://www.ypagency.net/42380

وتُكرس وثيقة الخمس، التمييز، وتفرز المواطنين، وتمنح الامتيازات على أسس عرقية وسلالية، وهو مخالف لكل المبادئ والتشريعات السماوية والقانونية، وأنشأت جماعة الحوثي، جهازاً لتنفيذ هذه المهمة، وأسمته، بهيئة الزكاة، التي تولت مهمة جمع الجبايات الزكوية، من التجار والمواطنين في مناطق سيطرتها.

والمواد التي أثارت الجدل جاءت في الباب الثالث "الأموال التي تجب فيها الزكاة"، الفصل الثامن "ما يجب في الركاز والمعادن"، ص 18.

نصت المادة (47) أ. على أنه "يجب الخمس 20 بالمئة في الركاز والمعادن المستخرجة من باطن الأرض أو البحر أياً كانت حالتها الطبيعية جامدة أو سائلة كالذهب، الفضة، النحاس، الماس، العقيق، الزمرد، الفيروز، النفط، الغاز، القير، الماء، الملح، الزئبق، الأحجار، الكري، النيس، الرخام، وكل ما كان له قيمة، من المعادن الأخرى.

وتقول الفقرة ب. من المادة نفسها انه يجب الخمس 20 بالمئة في كل ما استخرج من البحر كالسمك واللؤلؤ والعنبر وغيره، كما تنص الفقرة ج. على انه يجب الخمس 20 بالمئة في العسل إذا غنم من الشجر أو الكهوف.

وحسب الفقرة د. سيصدر رئيس هيئة الزكاة بعد موافقة المجلس السياسي قراراً بتنظيم عملية تقرير وتحصيل واحتساب زكاة الركاز والمعادن والمنتجات المائية.

وحددت المادة (48)، الفقرة أ. مصارف ما يجب في الركاز والمعادن (ما ذكر في المادة 47)، وقسمته على 6 أسهم كالتالي:

- السهم الأول: سهم لله ويصرف في مصالح المسلمين العامة كالطرق، المستشفيات، المدارس، أجور العاملين فيها، طباعة كتب العلم والمناهج الدراسية، وتحصين ثغور المسلمين جنداً وسلاحاً ومؤونة وغير ذلك من المصالح العامة التي لا يراعى فيها جنس بعينه أو أشخاص بعينهم.
- السهم الثاني: سهم الرسول لولي الأمر وله كل تصرف فيها.
- السهم الثالث: لذوي القربى من بني هاشم الذين حرمت عليهم الصدقة فجعل الله لهم الخمس عوضاً عن الزكاة والأولى أن تصرف في فقرائهم.
- السهم الرابع: يصرف ليتامى المسلمين بمن فيهم يتامى بني هاشم.
- السهم الخامس: يصرف لعموم مساكين المسلمين بمن فيهم مساكين بني هاشم.
- السهم السادس: يصرف في مصرف ابن السبيل من بني هاشم أو من غيرهم من سائر المسلمين.

وجاء في الفقرة ب. من نفس المادة أن رئيس الهيئة سيصدر بعد موافقة المجلس قراراً بتفاصيل وضوابط مصارف الركاز والمعادن.

الجبايات الزكوية :

مطلع شهر أبريل الماضي، من العام 2021، أطلقت جماعة الحوثي، ما سمته بمشروع تحديث بيانات المستفيدين من الزكاة، بهدف تأسيس قاعدة بيانات منهجية ودقيقة، على حد تعبيرها.

وتهدف جماعة الحوثي، وفق ما تعلن بشكل ظاهري، في مرحلته الأولى إلى حصر وتصحيح وضع اللجان المجتمعية وأرقام الفقراء والمساكين، وفي المرحلة الثانية إيجاد قاعدة بيانات صحيحة تشمل فقط الحالات التي تنطبق عليها معايير استحقاق الزكاة وفقا للمصارف الشرعية المحددة في القرآن الكريم.

وخلافا للتشريعات التي أدرجتها على القانون اليمني، والذي أجاز لها الحصول على 20 بالمائة من ثروات اليمنيين تحت مسمى زكاة الخُمس، رفعت سلطات الحوثيين زكاة الفرد بمقدار 550 بالمائة، وذلك من

100 إلى 550 ريالاً يمنياً، فيما رفعت قائمة كبار المكلفين من التجار إلى نحو 25 ألف ريال بعد أن كانت القائمة 1300 ريال فقط.

أعقب ذلك حملة ميدانية واسعة منذ بداية شهر رمضان المبارك، خلال العام الجاري، على كافة التجار والشركات ومؤسسات القطاع الخاص، والمحلات التجارية، حيث قامت جماعة الحوثي بنشر 6 آلاف و200 لجنة مجتمعية في صنعاء وكافة المناطق الخاضعة لسيطرتها، لجمع الزكاة من التجار ومنعتهم من التصرف بها أو توزيعها بشكل فردي، كما هو معتاد في كل عام.

وقوبلت الإجراءات الحوثية بتنديد من القطاع الخاص، حيث خرجت الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء لتندد في بيان صحافي، بالإجراءات التعسفية" التي تشنها هيئة الزكاة الحوثية ضد القطاع الخاص، واعتبرتها "مخالفة لأحكام الشريعة والقوانين النافذة.

وأقدمت جماعة الحوثي، على تسيير دوريات مسلحة وعناصر أمنية ومخابراتية لمطالبة القطاع الخاص بتسليم قواعد البيانات أو إغلاق مستودعاتهم.

وأغلقت جماعة الحوثي، أكثر من 600 منشأة تجارية في صنعاء، بعد أن رفض ملاك هذه المنشآت تسليم نسخة من نظامهم المحاسبي، الذي سعت جماعة الحوثي للحصول عليه، وبموجبه تقدر حجم الزكاة.

ورفضت الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة، هذه الممارسات، حيث قالت إن مؤسسات القطاع الخاص "مسددين ما عليهم من زكاة وملتزمون بالنظام والقانون" ، مشيرةً إلى أن هذا الإجراء سبب عليهم ضرراً كبيراً بسبب إغلاق لمحلاتهم.

ودعت بعد ذلك إلى مؤتمر صحفي، لتوضيح التعسفات بحق التجار والقطاع الخاص تحت مسمى الزكاة، لكن تم منع إقامته من قبل قيادات في جماعة الحوثي.

وخلال تلك الفترة، أقر رئيس الهيئة العامة للزكاة التابعة لجماعة الحوثي، شمسان أبو نشطان، بأنه يتم إنفاق جزء من أموال الزكاة التي يتم جمعها لإنشاء مئات الشركات والمحلات التجارية والمشاريع الاقتصادية الزراعية من أموال الزكاة.

وأضاف أبو نشطان إن لدى جماعة الحوثي مشروعا تجاريا آخر في تجارة الملابس يزيد عدد أعضائه عن 1200 مشروع تجاري "أسري" يغطي أكثر من 100 أسرة في السوق بصنعاء.

عقب ذلك وصلت الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة، إلى ما يشبه هدنة مؤقتة، تم بموجبها رفع الحملة الأمنية على التجار، وتسليم جميع التجار كل بياناتهم وأعمالهم وقوائمهم المالية ويتضمن الديون المعدومة وغير المعدومة واستخدام أنظمة محاسبية كي توفر على جماعة الحوثي جهد تقدير الزكاة، مقابل وقف مؤقت لحملة حوثية تشارك فيها شرطة الحوثي ومخابراته ولجانه الشعبية، وأمنه الوقائي، وإعادة فتح أكثر من 600 شركة مغلقة.

كما نص الاتفاق على أن يدفع التجار زكاة الديون وغيرها حتى ما يعرف بالدين غير التجاري، كما يلزم الاتفاق ملاك الشركات بدفع 25% لهذا العام فقط 2020، على أن يراجع الطرفان عبر القضاء بيانات 2019 و2018.

آثار وتداعيات:

- -إن التوسع في عملية الجبايات الجمركية والضريبية، وبطريقة عشوائية، ومزدوجة، له تأثير بالغ على ارتفاع تكلفة السلع والبضائع، وارتفاع منسوب التضخم في شتى المواد الاستهلاكية وأسعار الخدمات.

- تتسبب الجبايات والرسوم غير القانونية المفروضة على التُجار والقطاع الخاص، بارتفاع أسعار السلع بمضاعفة أسعارها الحقيقية من بلدان الاستيراد كما يؤثر بشكل بالغ على الإمدادات التنموية إلى السوق المحلية، ويساعد في وضع عراقيل متعددة، أمام عملية الإمدادات، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث عملية اضطراب واسعة في أسواق الغذاء المحلية.
- استمرار عملية تحصيل الإيرادات الجمركية والضريبية، بهذه الطريقة سيؤدي إلى تدهور في إيرادات الخزينة العامة للدولة، وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه المواطنين ودفع رواتب الموظفين.
- يدفع الاقتصاد الوطني، ثمناً باهظاً لاستمرار جني الإيرادات الجمركية والضريبية، من قبل جهات متعددة، في الوقت الذي لا تصل هذه الإيرادات إلى الخزينة العامة للدولة، ولا يستفيد منها الوطن من أجل إنفاقها على الخدمات وأعمال التنمية.
- -تتوسع جماعة الحوثي، في تحصيل كافة الجبايات المالية، في الوقت الذي أوقفت فيه كافة الإنفاق على القطاعات الخدمية، وأوقفت رواتب الموظفين في مناطق سيطرتها منذ سبتمبر من العام 2016، وحتى الوقت الراهن، في حين أن الموارد الضريبية المحصلة، في مناطقهم تكفي لدفع رواتب الموظفين في مختلف مناطق الجمهورية، وبشكل منتظم.
- تؤدي تلك الممارسات إلى عرقلة النشاط التجاري، ووضع معوقات كبيرة أمام عملية التنمية، وتدهور فرص الأعمال وبيئة الاستثمار، وارتفاع منسوب البطالة والفقر.
- يترتب على استمرار عدم توريد الإيرادات الضريبية والجمركية، للخزينة العامة ومنافذها القانونية، تداعيات سيئة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وتتسع معها رقعة الفقر، لاسيما مع استمرار حرمان أكثر من مليون موظف في مناطق سيطرة الحوثيين من رواتبهم، منذ أواخر العام 2016م.
- تزداد الآثار الكارثية وتبعات الحرب، على الاقتصاد اليمني، ومعها تزداد الضرورة إلى وقف العبث بموارد الدولة بمختلف أنواعها ومنها الإيرادات الضريبية والجمركية، والعمل على انتهاج المرونة والشفافية في تحصيلها وتسليمها للخزينة العامة للدولة، ووقف كافة المنافذ غير القانونية التي تعمل على جبي هذه الإيرادات.
- تُمثل الموارد الضريبية والجمركية، موارد سيادية للدولة، تحمي البلاد، من الانزلاق إلى مربعات الإفلاس والمجاعة، ومعها ينبغي أن توجه هذه الإيرادات إلى منافذها الصحيحة، وإنفاقها على القطاعات الخدمية ودفع رواتب الموظفين، للتقليل من حجم المجاعة، وتفادي كارثة إنسانية تتسع ملامحها يوماً إثر آخر.

مقترحات:

- العمل على توحيد القوانين الجمركية والضريبية وإنهاء الازدواج الجمركي، ورفع كافة المعوقات التي تساهم في عرقلة النشاط التجاري والاقتصادي.
- العمل على تحييد الملف الاقتصادي، عن الحرب، وضمان عدم استخدامه، من قبل كافة الأطراف كأداة من أدوات الصراع.
- وقف كافة الإجراءات المستحدثة، والمعوقات أمام التجار وإزالة الاستحداثات المعرقلة لانسياب السلع وإمدادات الأسواق التموينية في البلاد.
- رفع جماعة الحوثي، لكافة المراكز الجمركية المستحدثة، التي تؤدي إلى عرقلة تدفق حركة السلع، ومضاعفة أسعارها بصورة قياسية في الأسواق المحلية.
- ضرورة العمل على مكافحة الفساد الجمركي، والعمل على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب للحد من الممارسات الفاسدة والعمل على إنصاف العاملين في القطاع الجمركي خاصة فيما يتعلق بموضوع التعيينات التي ينبغي أن تتم بحسب المعايير المهنية والكفاءة.
- ضرورة العمل على بناء شراكة حقيقة مع القطاع الخاص، من أجل تسهيل عملية تدفق السلع والبضائع، والارتقاء بالعمل التنموي، والتغلب على كافة المشكلات التي تواجه الاقتصاد اليمني.

- تحديث النظام الجمركي والضريبي، بما يتواءم مع المتغيرات، ويضمن عدم وجود أي عراقيل أو معوقات، تعترض الشحنات والبضائع التجارية، عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتنمية المهارات الفنية، والإدارية لأعضاء فرق العمل بجميع إدارات ودوائر ومكاتب الجمارك، وفق مناهج وخطط محددة من شأنها الإسهام في تحقيق الأهداف الجمركية والوصول إلى أداء جمركي متميز يضع الجمارك اليمنية في مصاف الجمارك العالمية.
- اتخاذ إجراءات لمعالجة الاشكاليات المتعلقة بعمل الجمارك وزيادة الايرادات وتوفير النفقات التشغيلية ومقر دائم لرئاسة المصلحة والاهتمام بعملية التأهيل والتدريب وتطوير وتحديث قاعدة البيانات.
- منع تدخل الجهات الامنية وأي جهة أخرى بعمل الجمارك وذلك بموجب القوانين والقرارات واللوائح والانظمة النافذة لعمل الجمارك.
- اتخاذ إجراءات من أجل تحسين المناخ الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار التدابير المتمثّلة في التنويع الاقتصادي، وتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية وجبايتها، والاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية وخلق بيئة عمل أفضل للشركات، وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية.
- إلغاء فرض الخمس، التمييزي، ووقف العمل به، ووقف كافة حملات الجباية، ضد المواطنين، والتُجار والقطاع الخاص.
- إتباع آليه مرنة في سنّ القوانين التشريعية، والإجراءات العملية، بما يضمن، رفع كافة المعوقات أمام النشاط التجاري، وتوفير البيئة الملائمة والمناسبة، أمام عملية الاستثمار.

صادر عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي – اليمن

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com